

السلطة الجزائرية تدعم المستقلين لصناعة توازنات سياسية جديدة

ومناوئين لها، على غرار حركة "حمس" (حركة المجتمع والسلام) الإخوانية التي حذرت من سيناريو تكرار تجربة حزب التجمع الوطني الديمقراطي، لما أسسته السلطة في 1996، وحاز على الأغلبية في انتخابات 1997، فوصف بـ"المولود الذي ولد بشواربه".

وفي المقابل ذهب رافضون للانتخابات التشريعية، في مسيرة الطلبة والمواطنين المنتظمة الثلاثاء، إلى أن "ما تقوم به السلطة في هذا الشأن هو رشوة سياسية لإغراء الشباب، وتكرار تجارب سابقة نفذتها من أجل شراء السلم الاجتماعي وتمير استحقاقاتها السياسية، لأنها تعتقد بتلك المحفزات ستكسر حاجز العزوف ومقاطعة الاستحقاق".

ومع توقعات بحضور قوي للوائح الشبابية المستقلة في البرلمان القادم، بشكل يمثل وعاء نيابيا داعما للرئيس تبون، الذي ابتعد عن الأذرع الحزبية التقليدية، فإن الانتظار تتوجه إلى استشراف معالم المجلس المذكور، في ظل التوازنات المستجدة.

السلطة الجزائرية رصدت تسهيلات للشباب لدخول المعترك السياسي على غرار التكفل ببعض أعباء الدعاية للوائح الشبابية

وتجتهد السلطة بشتى الوسائل من أجل هندسة مشهد سياسي جديد، ينهي هيمنة الأحزاب التقليدية، وفتح المجال أمام الوافدين الشباب، وكسر حاجز العزوف، ولذلك نكرت السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات مجددا بشروط الترشح وبالبنود رقم 200 في قانون الانتخابات الجديد.

وهذا البند قطع الطريق على ممارسة المهمة البرلمانية لأكثر من عهدين متتابعين أو منفصلتين، ليجد بذلك الكثير من النواب البرلمانيين خارج المشهد، لاسيما وأن بعضهم قضى ثلاث وأربع عهديات، خاصة للمحسوبين على التيار الإخواني، على غرار لخضر بن خلف.

كما شدد على حظر أي علاقة بين المترشح للانتخابات وبين ما أسماه بـ"الأوساط المالية المشبوهة"، وذلك في إطار خطاب "التصدي بحزم لاستعمال المال في شراء الذمم"، وذكر بيان السلطة والأصدقاء الأولية تشيير إلى إقدام شاباي غير مسبوقة في الاستحقاقات الانتخابية.

غير أن توجه السلطة في هذا المنحى أثار مخاوف وانتقادات أحزاب سياسية

صابر بليدي

الجزائر- تسعى السلطة الجزائرية إلى ضخ دماء جديدة في المشهد الذي ستفرزه الانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في 12 من يونيو، عبر دعم ضمني للوائح المستقلة المنضوية تحت لواء المجتمع المدني، وقطع الطريق على إمكانية تكرار الواجهة التقليدية التي تشكل منها البرلمان طيلة العقود الأخيرة، عبر سن بنود في قانون الانتخابات الجديد يمهّد الطريق لظهور هوية برلمانية جديدة، لإضفاء نوع من الشرعية على خطاب التغيير الذي تروج له السلطة الجديدة.

دخل العديد من الفاعلين والناشطين في ما يعرف بالمجتمع المدني، في سباق مع الزمن من أجل استيفاء شروط اللائحة الانتخابية تحسبا للاستحقاق القادم، خاصة في ظل التسهيلات التي رصدتها السلطة لفئة الشباب من أجل دخول المعترك السياسي، حيث تتكفل الحكومة ببعض أعباء الدعاية للوائح الشبابية كالمصقات الإشهارية ومجانبة صالات التجمعات، فضلا عن التكفل النسبي بتمويل الحملة.

وتسود حركية لافتة في الشارع الجزائري تحسبا للاستحقاق الانتخابي المقبل، تجسدت في رغبة الكثير من الشباب في استثمار الفرصة وتجريب حظهم في اللعبة السياسية والبرلمانية، وذلك رغم أجواء الغموض التي تخيم على المشهد العام بسبب بوادر المقاطعة والعزوف، واستمرار الاحتجاجات السياسية الراضة لأي انتخابات في ظل السلطة القائمة.

وكان الرئيس عبد المجيد تبون، قد استقبل خلال الأيام الماضية منسق تكتل المسار الجديد منذر بون، كواحد من المنظومة الشبابية التي يراهن عليها لدخول المعترك السياسي وكسر حاجز العزوف والمقاطعة اللذين باتا يؤرقان السلطة، خاصة بعد تجربتي الانتخابات الرئاسية والاستفتاء الشعبي على الدستور.

وأكد بون في اتصال مع "العرب"، بأن "وعدت تكتل المسار الجديد لمس لى رئيس الجمهورية، إرادة قوية من أجل تشجيع ودعم الشباب على دخول السباق الانتخابي والمشاركة الفعالة في صناعة المشهد السياسي المنتظر".

وأضاف "الأول مرة تبدي السلطة نية قوية لبناء شراكة سياسية مع فعاليات المجتمع المدني، والكرة الآن في ملعب الجعبيات والمنظمات والهيئات لتنظيم نفسها، والتقدم لخوض السباق، والأصدقاء الأولية تشيير إلى إقدام شبابي غير مسبوقة في الاستحقاقات الانتخابية".

غير أن توجه السلطة في هذا المنحى أثار مخاوف وانتقادات أحزاب سياسية

حفر يبعث برسائل مُتعددة العناوين للسلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا

مناورات ضخمة للجيش الليبي في شرق البلاد



تحرك مدرّوس

وسط الزاوية، فيما شهدت منطقة وادي الربيع جنوبي العاصمة الأسبوع الماضي اغتيال وليد كشيديان المنتسب للشرطة.

والقت هذه التطورات بثقلها على تحركات الفريق الحكومي الجديد، وسط تزايد الشكوك في إمكانية تحطيم كافة العقبات التي تعترض طريق الوصول إلى الموعد المحدد لإجراء الانتخابات، وهو ما يتضخ من خلال الاجتماع الذي عقده مساء الإثنين المبعوث الأممي يان كوبيتش مع وزير الداخلية العميد خالد مازن.

وقال المكتب الإعلامي لوزارة الداخلية، إن العميد مازن أكد جاهزية الوزارة لتأمين الانتخابات، وإن لديها القدرة والخبرة لتأمينها، ولها خطة واقعية واضحة المعالم بهذا الشأن، بينما شدد المبعوث الأممي على أهمية توفير المناخ الملائم لإجراء الانتخابات في موعدها.

وقبل ذلك بساعات اجتمع كوبيتش مع رئيس مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا عماد السايح واستعرض معه تحضيرات مفوضية الانتخابات، ومستوى جاهزيتها في ما يتعلق بالبنية التحتية لإجراء الانتخابات بموعد.

لكن إشادة المبعوث الأممي لم تبديد المخاوف من تأجيل الانتخابات التي عكستها الكثير من التصريحات، منها تلك الصادرة عن عبد الحميد الكزة رئيس "الهيئة البرقراطية" الذي دعا الإثنين إلى "الاستعداد للقيام بوفقات في الساحات والميادين وفي كل المدن للتعبير عن رفض تأجيل الانتخابات مهما كانت الأسباب".

إلى ما يُشبه الهاجس الذي بات يؤرق حكومة الوحدة الوطنية.

وتظهر التطورات أن حكومة الدبيبة أصبحت كأنها تسابق الوقت للإيفاء بالتعهدات التي سبق أن التزمت بها، خاصة منها تنظيم الانتخابات العامة في موعدها الذي حددته خارطة الطريق المنبثقة عن اتفاق جنيف، أي في 24 من ديسمبر القادم.

وسيطر هذا الهاجس على مختلف التحركات التي يجريها المبعوث الخاص للأمم العام للأمم المتحدة إلى ليبيا يان كوبيتش والفريق الحكومي الجديد، في مسعى لإيجاد المناخ الملائم لتنظيم هذا الاستحقاق الذي يُفترض أن يُنجز بنتائج المرحلة الانتقالية التي دخلتها ليبيا.

ويعد هذا الاستحقاق واحدا من أبرز التحديات التي تواجه حكومة الدبيبة، ليس فقط لأن الوقت أصبح ضاغطا بشكل واضح، وإنما أيضا نتيجة عدم استعداد غالبية القوى الليبية لخوض غمار هذه الانتخابات، لاسيما في ظل استمرار سطوة الميليشيات الذي عكسته عودة التصفيات الجسدية في غرب البلاد.

وشهدت مدن غرب ليبيا خلال الأيام الماضية عمليات اغتيال تم خلالها قتل عدد من أفراد الميليشيات، منهم محمد سالم بدونة القيادي بـ"لواء الصمود" الذي يقوده صلاح باي، الذي تمت تصفيته الإثنين في العاصمة طرابلس رميا بالرصاص.

كما قتل أسامة ميلود كوكو من كتبية "الخضراوي" الناشطة في مدينة الزاوية، في كمين مسلح نصبه له مجهولون الثلاثاء

الذين قاموا بإزالة خلف خطوط العدو، لتدمير أهداف مختارة في مقرات القيادة والسيطرة".

وأشار إلى أن حفر أكد في ختام هذه المناورات على ضرورة رفع المستوى القتالي للتمارين التوعوية من كتبية إلى لواء ومن لواء إلى فرق عسكرية.

وأثار توقيت تنفيذ هذه المناورات تساؤلات حول الرسائل المحمولة بين طياتها، ومن خلف عملية استعراض القوة التي رافقتها من خلال الصور المُعدة التي تم ترويجها، خاصة وأنها جاءت فيما كان المنفي يجتمع في مقر القائد الأعلى للقوات المسلحة بعدد من الضباط في طرابلس.

ووفقا للمكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي، فإن المنفي "عقد الإثنين بصفته القائد الأعلى للجيش الليبي، اجتماعه الأول بمكتب القائد الأعلى بطرابلس، حضره الفريق أول ركن محمد علي الحداد، وعدد من أعضاء الكادر الإداري والقانوني والمالي بمكتب القائد الأعلى".

وتعمد بيان المكتب الإعلامي، تجاهل المناورات التي كانت تجري في شرق البلاد، حيث اكتفى بالإشارة إلى أنه تم خلال هذا الاجتماع "استعراض عدد من الملفات ذات العلاقة بالتنظيم والإدارة".

ومع ذلك، رأى مراقبون أن هذا التزامن يُؤشر إلى واقع لا يمكن تجاهله، بالنظر إلى ما يتضمنه بين سطور رسائله من إشارات تستهدف رسم خطوط المرحلة الانتقالية، لاسيما في هذه الفترة التي بدأ فيها استحقاق تنظيم الانتخابات

المناورات التي قام بها الجيش الليبي في شرق البلاد خلال الأيام الماضية مثلت فرصة لقائد الجيش المشير خليفة حفر لبعث العديد من الرسائل إلى رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة. وقد تزامنت هذه المناورات مع أول اجتماع يعقده المنفي بصفته قائدا للجيش الليبي في العاصمة طرابلس، وذلك في وقت تنكب فيه السلطة الانتقالية على هدفها الأبرز وهو تنظيم الانتخابات في موعدها المقرر في 24 من ديسمبر المقبل.

الجمعي قاسمي

تونس - بعث قائد الجيش الليبي

المشير خليفة حفر برسائل مُتعددة العناوين إلى السلطة التنفيذية الجديدة في بلاده التي يقودها رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، حملتها المناورات العسكرية الكبيرة التي جرت في شرق البلاد.

وتزامنت هذه المناورات التي حضرها حفر ورؤساء هيئات أركان الجيش الليبي وعدد من كبار ضباطه، مع عقد رئيس المجلس الرئاسي بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، اجتماعه الأول مع عدد من الضباط بمكتب القائد الأعلى بطرابلس.

خالد مازن

وزارة الداخلية شريك أساسي في إنجاح العملية الانتخابية

وعكس هذا التزامن الذي ترافق مع تصاعد عمليات الاغتيال في غرب ليبيا، الكثير من المعاني الدالة على استمرار انقسام المؤسسة العسكرية، وتواصل الانفلات الأمني، وانعكاسات ذلك على المسار الانتقالي في البلاد، لاسيما في هذه المرحلة التي لا تخفي فيها حكومة الدبيبة حجم التحديات التي تواجهها للانتخابات في موعدها.

وقال اللواء أحمد المسماري الناطق باسم الجيش، "إن كتبية دبابات اللواء 106 مجفّل، نفذت تمرينا توعويا يحاكي القيام بالهجوم لصد هجوم معاد على منطقة افتراضية، شاركت فيه طائرات مقاتلة، ووحدات الدفاع الجوي، وفصائل من قوات الصاعقة، وأفراد المخلات

أخطبوط الفساد يخرق المنظومة الصحية في تونس

نشاط شبكات تهريب الأدوية في المستشفيات يكبد الدولة خسائر فادحة

ووفق بلاغ صادر عن وزارة الداخلية تمكنت فرقة الأبحاث العدلية التابعة لوحدات الحرس الوطني بين قردان من ولاية مدين (جنوب) السبت الماضي من الكشف عن شبكة مختصة في تهريب الأدوية إلى بلد مجاور، وحجز كمية من الأدوية المهربة بقيمة 12 ألف دينار (4.32 ألف دولار).

وقبل أسبوعين تمكنت فرقة الحرس الوطني البحري بميناء الكف بين قردان من إحباط عملية تهريب كمية كبيرة من الأدوية تضم أكثر من 60 صنفاً من مختلف الأنواع، عبارة في علب كرتونية ومتمتجة إلى القبر الليبي عبر البحر على متن مركب بحري.

ومثلت جائحة كورونا فرصة لانتعاش تجارة الأزمّة الصحية وكشفت عن حجم الفساد الذي يعانیه القطاع الصحي إلى جانب معضلة تهريب الأدوية.

واشتكى العديد من المصابين بالوباء من نقص في الأدوية والمكملات الغذائية خصوصا الفيتامينات وعدم توفرها في الصيدليات، حيث حملت أوساط عديدة المسؤولية لقصور الدولة في مواجهة مهربي وتجار الأدوية.

من الأدوية، وسنفتح تحقيقا في هذا الملف، فضلا عن ملف الفساد والحوكمة والنفايات الطبية للمستشفيات، وهناك 10 آلاف طن من النفايات الطبية يتم رسكلة 7 آلاف طن منها".

نوفل عميرة
المهزبون يستغلون سعر الدواء المنخفض في تونس مقارنة بالجزائر

عياشي الزمال
هناك شبكات تهريب للأدوية بين تونس وليبيا وفي المستشفيات

وتابع "من المؤكد وجود شبكات فساد في قطاع الصحة، ومنذ 3 سنوات تم العثور على ثغرة في إدارة مستشفى محلي قدرت بـ600 ألف دينار (قرابة 216 ألف دولار)، وهناك تهريب للأدوية بين تونس وليبيا وشبكات في المستشفيات والصيدليات".

المهزبون وأساسه الفارق في قيمة الريح"، وبينما ترى أطراف أن تهريب الأدوية نسبي في تونس، أكدت شخصيات سياسية مكلفة بمعالجة ملفات الفساد أن المسألة خطيرة وتهدد سلامة التونسيين وحقوقهم المكتسب في الصحة.

وتعهدت هذه الأطراف بضرورة فتح ملفات تتعلق بالفساد في المنظومة الصحية، داعية إلى تشديد عمليات الرقابة ومحاسبة المتجاوزين.

وأفاد رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية بالبرلمان عياشي الزمال أن اللجنة برمجت لقاء في الأيام القادمة مع محكمة المحاسبات للنظر في موضوع الفساد في قطاع الصحة، كما سيتم الاستماع إلى هيئة مقاومة الفساد حول مسائل تتعلق بالقطاع".

وأضاف الزمال في تصريح لـ"العرب" أنه "عند رقمنة توزيع الأدوية بمستشفى الحبيب ثامر بالعاصمة تونس، لاحظنا انخفاضا في حدود 27 في المئة مقارنة بما سبق، وإذا تمت رقمنة مختلف المستشفيات سيكون الرقم مفرعا".

لـ"العرب"، إن "تهريب الأدوية في تونس يتم أساسا مع ليبيا وبدرجة أقل مع الجزائر باعتبار الحدود المشتركة وعبر المعابر الحدودية".

وأضاف "التهريب متعدد الأوجه وفي علاقة مباشرة بمنظومة الدعم، أي أن سعر الأدوية منخفض في تونس مقارنة بالبلدان المجاورة وهذا الجانب يستغله



قطاع صحي ين

خالد هدي

تونس - اخترق أخطبوط الفساد المنظومة الصحية في تونس عبر شبكات تهريب الأدوية داخل المستشفيات وخارجها، ورغم التحذيرات المتصاعدة من استغلالها وخطورة تداعياتها خلال السنوات الأخيرة، لا تزال هذه الظاهرة متفشية على نطاق واسع حيث تكبدت الدولة حوالي 600 مليون دينار سنويا (قرابة 216 مليون دولار).

وتداولت تقارير محلية أنه رغم كل الإجراءات التي تم بذلها في سبيل القضاء على شبكات تهريب الأدوية، إلا أنها تواصل نشاطها بالرغم من كشفها في السابق وإثبات تورط عدد من الصيدليات والمزودين فيها.

وقالت الجمعية التونسية للحق في الصحة إن ممارسات الفساد أصبحت تخرق المنظومة الصحية من خلال سرقة الأدوية وتهريبها، مشيرة في إحدى تقاريرها إلى وجود شبكات تهريب سواء داخل المستشفيات أو خارجها وهو ما أصبح يهدد الحق في الصحة والحق في الدواء.